الاستراتيجية القومية للتثقيف والوعى المالى فى مصر ودورها فى دعم متطلبات التحول نحو التكنولوجيا المالية

الباحثة.بسمة أشرف زكريا *

إشراف : أ.د. علي عجوة**

إشراف مشارك : أ.م. د. محمد عتران ***

الملخص:

تتناول الدراسة واقع ومستقبل التثقيف المالي فى مصر ومستويات الوعي المالي وعلاقتها بدعم متطلبات التحول نحو التكنولوجيا المالية فى مصر فى ظل استراتيجية مصر نحو التحول الرقمي ودعم التكنولوجيا المالية. شملت الدراسة عناصر تتعلق بمتطلبات الاستراتيجية القومية للتثقيف المالي، وأهداف الاستراتيجية القومية للتوعية والتثقيف المالي في مصر، ودور العلاقات العامة فى نشر الوعي المالي، والتكنولوجيا المالية واعتبارات التحول الرقمي، بالإضافة إلى التطبيقات الإبتكارية للتكنولوجيا المالية. وقدمت الدراسة رؤية تحليلية لأهداف التكنولوجيا المالية فى مصر والتحديات التى تواجهها ودور التكنولوجيا المالية فى تعزيز متطلبات الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التثقيف المالي، الوعي.

* باحثة دكتوراه بقسم العلاقات العامة والاعلان - كلية الاعلام – جامعة القاهرة

** الأستاذ بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام – جامعة القاهرة .

*** الأستاذ المساعد بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام – جامعة القاهرة .

The national strategy for financial education and awareness in Egypt and its role in supporting the requirements of the transition towards financial technology

Ms. Basma Ashraf Zakaria*

Abstract:

The study addresses the reality and future of financial education in Egypt, the levels of financial awareness, and their relationship to supporting the requirements of the transformation towards financial technology in Egypt in light of Egypt's strategy towards digital transformation and supporting financial technology. The study included elements related to the requirements of the National Strategy for Financial Education, the objectives of the National Strategy for Financial Awareness and Education in Egypt, the role of public relations in spreading financial awareness, financial technology and digital transformation considerations, in addition to innovative applications of financial technology. The study provided an analytical vision of the objectives of financial technology in Egypt, the challenges it faces, and the role of financial technology in enhancing the requirements of financial inclusion.

Key words: Financial inclusion, financial education, awareness.

* PHD Researcher at Public Relations and Advertising Department, Faculty of Mass Communication, Cairo University

مقدمة:

في ظل تبني الدولة المصرية لسياسة التوعية والتثقيف المالي للشعب المصري كأحد متطلبات الشمول المالي، فيتعين عليها التحرك وفق رؤية استراتيجية متكاملة ومنهج علمي سليم ودقيق، وتتلخص أهمية تبني استراتيجية وطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية في أن المعرفة الأساسية في التمويل الشخصي أضحت مهارة أساسية يحتاجها الأفراد للاستفادة من التطورات الناشئة في عالم المال، بهدف زيادة قدرة المواطن علي التخطيط للمستقبل، وتحسين أداءه الاستثماري، واتخاذ قرارات مالية سليمة، وتحقيق التوازن بين قدراته واحتياجاته المالية. وهنا تقوم العلاقات العامة بتقديم الموضوعات الاقتصادية ونشرها والتعليق عليها وتفسير خصائصها للوصول في نهاية الأمر إلي التثقيف التوعي للجمهور المصري بهدف تحسين أحوال المجتمع الذي تخاطبه وزيادة قدرة الأفراد علي التعبير وإدراك احتياجاتهم والمشاركة في عملية التنمية المساهدفة في النهاية.

ومن المسلم به أن وسائل الإعلام تلعب دوراً كبيراً في جذب انتباه الجمهور وفي توجيه اهتمامه لقضايا معينة، وفي تحديد الموضوعات التي تشغل الرأي العام، وأن أي مشكلة أو قضية لا تتعرض لها وسائل الإعلام لا يمكن أن تجد طريقها إلي الانتشار السريع بين الجمهور. وما يميز وسائل الإعلام عن غيرها من وسائل الاتصال البدائية هو سرعة الانتشار وقدراتها الكبيرة علي إثارة الاهتمام لدي الجمهور. وبمكن القول أن ما تنشره وسائل الإعلام يصبح معروفاً للجمهور وما لم تنشره وسائل الإعلام لا يعرف الجمهور عنه شيئاً. ومن هنا تتضح أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في هذا الصدد.

منطلقات الاستراتيجية القومية للتثقيف المالي[1].

يعتبر التثقيف المالي من الدعائم الأساسية للشمول المالي[2] ويعرف التثقيف المالي علي أنه وعي ومهارة وقدرة أفراد المجتمع علي اختيار المنتجات المالية المناسبة لهم، واتخاذ قرارات مالية سليمة لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد.

إن التثقيف المالي هو نتيجة لعملية التعليم المالي[3] والتي عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين فهمهم للمنتجات المالية.

وتسعي الدولة المصرية، من خلال الهيئة العامة للرقابة المالية بصفتها الجهة الرقابية علي الأنشطة المالية غير المصرفية، إلي تعزيز الشمول المالي غير المصرفي في البلاد كأحد أهم الأعمال التنموية[4]، حيث يدعم التثقيف المالي السعي لتحقيق الشمول المالي غير المصرفي في البلاد كأحد أهم الأعمال التنموية، من خلال تمكين العملاء من اتخاذ خيارات وقرارات مستنيرة تؤدي إلي رفع قدرتهم المالية وتحقيق رفاهيتهم المالية. وتهدف وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية إلي دعم رؤية الدولة المصرية من خلال تمكين قطاعات مختلفة من المجتمع من تطوير المعرفة والمهارات والسلوكيات الكافية اللازمة لإدارة أموالهم والتخطيط لمستقبلهم بشكل أفضل. وتوصي الاستراتيجية بتبني نهج أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق الرفاهية المالية لجموع المصري. واستناداً إلي مراجعة دراسات محو الأمية المالية المنفذة في مناطق مختلفة من العالم، صنف

Capuano and Ramsey (2011) الفوائد المختلفة لمحو الأمية المالية إلي ثلاث فئات رئيسية هي الأفراد، والنظام المالي والاقتصاد، والمجتمع.

وفيما يتعلق بالأفراد فإن محو الأمية المالية له العديد من الفوائد مثل زيادة المدخرات والتخطيط للتقاعد، وتقييمات أكثر واقعية من قبل المستهلكين، وتنمية المهارات الحياتية والقدرة علي التفاوض، وزيادة الكفاءة المالية من الإدارة النشطة للديون الشخصية وتحقيق الرفاهية المالية، وكذا النشاط في الأسواق المالية بما يؤدي إلي زيادة الكفاءة الاستثمارية واختيار المنتجات المالية المناسبة بكل ثقة، وزيادة الوعي بحقوق المستهلك وإدراك أكبر لإجراءات التدخل التنظيمي والرقابي.

وتتركز فوائد محو الأمية المالية غير المصرفية للنظام المالي والاقتصاد في زيادة معدلات الادخار الوطني مما ينعكس إيجابياً علي معدلات الاستثمار والتشغيل، وتفعيل درجة المنافسة والابتكار وتحسين جودة المنتجات، وتحديد أدق للمخاطر وتغطيتها، وتؤدي لتحقيق مستويات أعلي من انضباط وإستقرار الأسواق، مع التغلب علي "مسايرة التقلبات الدورية" في الإقراض(5). وأخيراً تلخصت الفوائد التي ستعود علي المجتمع من محو الأمية المالية غير المصرفية في توسيع قاعدة الشمول المالي وفهم أكبر للسياسات المالية الحكومية من جانب أفراد المجتمع.

واتساقاً مع ذلك جاء تدشين مجمع المعرفة والثقافة المالية Financial Literacy Knowledge (FLKH) والذي دشنته هيئة الرقابة المالية في أغسطس 2021 كأحد الأدوات المهمة والرئيسية لتقديم خدمات أكثر جودة وفاعلية في صناعة ونشر المعرفة والثقافة المالية. ويعني المجمع بتصميم استراتيجية وطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية بهدف رفع الوعي والثقافة المالية للمواطن المصري مما يؤدي إلي تحسين قدرته المالية وتحقيق استقلاليته المالية، وتعزيز السلوك المالي المسؤول والقدرة علي إصدار أحكام مستنيرة واتخاذ قرارات فعالة في إستخدام وإدارة الأموال والادخار، والتخطيط السليم للتقاعد.

ولقد بدأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2003 مشروعاً حكومياً دولياً يهدف إلي توفير طرق تحسن من الثقافة المالية من خلال تطوير مبادئ مشتركة لمحو الأمية المالية. كذلك أطلقت المنظمة في مارس 2008 الشبكة الدولية للتعليم المالي (INFE) لتكون بمثابة مركز لتبادل المعلومات وبرامج التعليم المالي حول العالم.

أهداف الاستراتيجية القومية للتوعية والتثقيف المالي في مصر(6):

وتتضح أبرز أهداف هذه الاستراتيجية وفقاً لما أشار إليه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية الدكتور محمد عمران، في رفع الثقافة والمهارة المالية لأفراد المجتمع، وتشجيع سلوك الإدخار عند الأفراد، وتطوير الانضباط الائتماني لديهم، وتعزيز المشاركة في الأسواق المالية غير المصرفية لتحقيق الأهداف المالية، فضلاً عن ترسيخ مبادئ حقوق المتعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية، وتحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية بطريقة آمنة، وتعزيز استخدام إدارة المخاطر في مختلف مراحل الحياة، ورفع قدرة الأفراد علي التخطيط السليم للتقاعد، بالإضافة إلي تحسين طرق البحث وتقييم التعليم المالي، كأحد

الأدوات الهامة لتقييم نتائج الاستراتيجية وتحديد مجالات التطوير، وتحقيق استدامة التطبيق والنتائج.

المحاور الرئيسية لإستراتيجية التثقيف والوعي المالي في مصر:

يركز المحور الأول علي بناء وتقوية البنية التحتية للثقافة المالية من خلال تطوير ودعم التعليم المالي غير المصرفي، وحملات التوعية الوطنية، وتوسيع وتسهيل الوصول للمعلومات المرتبطة بالثقافة المالية غير المصرفية، وضمان استدامة برامج الثقافة المالية غير المصرفية[7].

أما المحور الثاني فيركز علي تطوير الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية من خلال تشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية علي تطوير المنتجات والخدمات المالية التي تتوافق مع احتياجات المجتمع، وتحسين جودة تلك المنتجات والخدمات، وتوسيع تواجدها الجغرافي[8]، فيما يركز المحور الثالث علي استراتيجية التعليم المالي لتحسين الوعي، والمهارات، والمعرفة بالخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية، وتغيير التفكير والسلوك المالي للأفراد، وزيادة عدد المستفيدين من الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية.

إن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستراتيجية يتطلب تضافر كافة الجهود ودعم ومشاركة أجهزة ومؤسسات الدولة في تنفيذها، حيث يؤدي تناغم العمل بين المؤسسات إلي تكامل الجهود المبذولة والكفاءة والفاعلية في الوصول إلي الغايات المنشودة من رفع مستوي معيشة الأفراد وتحقيق الشمول المالي لجميع فئات المجتمع، بالإضافة إلي ذلك، يعد الوعي المالي للأفراد ركيزة هامة في تنشيط القطاع المالي غير المصرفي ورفع كفاءته[9]، مما يؤدي إلي تعزيز ثقة المستثمر المصري والأجنبي في الأسواق المصرية، والذي يؤدي بدوره إلي جذب الاستثمارات للأسواق المحلية ودفع عجلة التنمية ودعم الاستقرار المالي وانتعاش الاقتصاد المصري، تناغماً مع رؤية الدولة مصر2030[10].

دور العلاقات العامة في نشر الوعي المالي في مصر:

يقوم النشر في العلاقات العامة بمعالجة قضية الإصلاح الاقتصادي للمساهمة في عملية التنمية الشاملة التي هي هدف المجتمع عن طريق:

– نشر الوعي الاقتصادي: يعبر الوعي الاقتصادي عن نفسه ويتداخل في مجمل الحياة اليومية في مجالات المصروفات، وتنظيم إدارة وسائل الانتاج المحلي وفاعلية البشر، وروابطهم بعملية الانتاج والتوزيع، والتبادل التجاري والاستهلاك والادخار وغير ذلك. فهو يعبر عن طبيعة السلوك الاقتصادي للفرد، وكيفية توزيع الدخل لمتطلبات الحياة للأفراد وتتطلب عملية صناعة أو تشكيل الوعي الاقتصادي لأفراد المجتمع وجود آلية تواصل أو خلق جسر من التواصل بين المؤسسات الاقتصادية والبحثية مع أفراد المجتمع، وذلك عبر مختلف الآليات والطرق الخاصة بذلك، وأهم نقطة في هذا المجال يتم التركيز عليها هي الشفافية، أي أن تكون المعلومة متاحة للجميع وأن تكون دقيقة وصحيحة، فهذا يساعد علي بناء الثقة بين الفرد والدولة في ما يتعلق بالقرارت المتخذة من قبل الحكومة وأجهزتها الاقتصادية، فإن أي قرار تتخذه الجهات المسئولة لن يولد ردود فعل سلبية بسبب علم افراد المجتمع بأثار هذا القرار مسبقاً، ومنه علي سبيل المثال لا الحصر سياسة الدولة في رفع أسعار البنزين، وبالتالي سيعدل الأفراد قراراتهم- بوعي- وفقاً لهذا القرار وتبعاته

الاقتصادية، والعكس في حال عدم معرفة الأفراد ما يجري في الاقتصاد أو حركته وحركة المتغيرات الداخلة فيه والمكونة له، إذ ستكون ردود الأفعال سلبية، ومثال علي ذلك- أيضاً- فرض ضريبة أعلي أو تخفيضها أو فرض ضريبة جديدة، أو رفع أسعار الفائدة علي القروض، وبالتالي فإنه من مصلحة الدولة أن تسعي إلي خلق وعي اقتصادي اجتماعي لأفراد المجتمع خاصة في حالة الأزمات والتقلبات، كما يجب علي الأفراد أن يسعوا إلي تحديث وتطوير معلوماتهم ووعيهم الاقتصادي تحسباً لأي طارئ أو أي تغير ممكن أن يؤثر علي قراراتهم المستقبلية بشأن الإنفاق الاستهلاك والادخار وحتي الاستثمار[11]، ويمكن العلاقات العامة بنشر الوعي الوعي الاقتصادي عن طريق[12] :

– بناء الوعي: وهي العملية التي يتم فيها مساعدة الأفراد والجماعات داخل المجتمع علي اكتساب الوعي بالقضايا الاقتصادية من جميع جوانبها والمشكلات المرتبطة بها.

– دعم المعرفة: أي مساعدة الفرد والجماعة علي اكتساب خبرات متنوعة والتزويد بفهم أساسي للمشكلات المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي من خلال توصيل البيانات والمعلومات الكافية للأفراد بصورة مفهومة ومبسطة ومقنعة.

– بناء الاتجاهات: وفيها يتم معاونة الفرد والجماعة علي اكتساب مجموعة من القيم والسلوكيات الاقتصادية السليمة ونبذ القيم الخاطئة لحماية الاقتصاد الوطني وتبني خطط برامج الإصلاح الاقتصادي.

التكنولوجيا المالية واعتبارات التحول الرقمى:

نتيجة للتطورات التكنولوجية التي نشهدها في يومنا الحاضر بالإضافة إلي التغير الكبير في أولويات المستهلك والحاجة للسرعة وسهولة الاستخدام وانخفاض التكاليف، ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية التي أدت إلي إحداث ثورة كبيرة في مجال الخدمات المالية، حيث تلعب التكنولوجيا المالية دور هام في تسخير الإتصالات الحديثة في المجال المالي وإبتكار وتقديم خدمات مالية إلكترونياً. فالتكنولوجيا المالية لا تجعل هذه الخدمات أكثر سهولة فحسب، بل يمكن أيضاً أن تجعلها أقل تكلفة مما يمكن كلأفراد المجتمع كل حسب وضعه من إستخدام الخدمات المالية من دفع، إئتمان، تحويل، إستثمار، وبالتالي إحداث أثر ملموس علي الفئات المحرومة من هذه الخدمات والتي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي[13]، ولهذا اتجهت مصر إلي مواكبة التكنولوجيا المالية وتشجيع تقديم الخدمات المالية إلكترونياً من خلال العمل علي إنشاء شركات ناشئة في المجال المالي الرقمي لتقديم حلولاً جديدة يستطيع القطاع المالي توظيفها لتحسين سرعة وسهولة وصول الخدمات المالية بفاعلية إلي جميع فئات المجتمع[14].

ومصطلح التكنولوجيا المالية أو(Fintech) هو مزيج من مصطلحين، الأول(Financial) مالية والذي يقصد فيه الخدمات المالية المقدمة بطريقة مبتكرة باستخدام أحدث الوسائل التقنية مثل(الهاتف المحمول، وسائل التواصل الاجتماعي ونظام الدفع والتسوية)، والثاني هو تكنولوجيا المعلومات وهي التكنولوجيا التي ابتكارها لتقديم خدمات مثل(التحويلات وعمليات الدفع والتسوية والاستثمار) دون الحاجة إلي التعامل مع مؤسسات مالية، نتيجة إلي دمج الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات تم التوصل إلي مصطلح التكنولوجيا المالية ليدل علي توظيف الابتكارات التكنولوجية في الخدمات المالية لتصبح صناعة مبتكرة تنافس الخدمات المالية التقليدية[15].

وقد أكدت معظم الدراسات علي أن الابتكارات التكنولوجية المختلفة في القطاع المصرفي والمالي تتمثل في: الخدمات المصرفية للأفراد، بطاقات الخصم والائتمان، الخدمات الاستشارية المجانية، تنفيذ التعليمات الدائمة للعملاء، سداد فواتيرالخدمات، تحويل الأموال، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، الخدمات المصرفية عبر الهاتف، محطات نقاط البيع، بيع منتجات التأمين، إصدار دفاتر شيكات مجانية، شيكات السفر والعديد من الخدمات ذات القيمة المضافة[16] حيث غير هذا التطور التقني الطريقة التي يستطيع عملاء البنوك من خلالها التعامل مع احتياجاتهم اليومية، ومن ثم قدم نظام ضخم من الخدمات المصرفية المريحة التي تقلل بشكل كبير الحاجة إلي القرب الجغرافي والتعامل بالأموال النقدية[17].

التكنولوجيا المالية هي أي ابتكار مدعوم بالتكنولوجيا في الخدمات المالية يؤدي إلي تطوير نماذج أعمال وتطبيقات وعمليات جديدة لتقديم الخدمات المالية بكفاءة[18].

وتعرف التكنولوجيا المالية أيضاً علي أنها مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية الحديثة في مجال المعلومات المالية مثل التمويل والمدفوعات، التخطيط المالي والاستثمارات المالية التي تدعم العمليات المشتركة بين العملاء والمؤسسات المصرفية والمالية. وتشير التكنولوجيا المالية إلي مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الإلكترونية تمتاز بالملائمة وبأسعارها المعقولة مقارنة بتلك الخدمات التقليدية، وهي تساهم في خدمة الأشخاص ذوي الدخل المحدود وتعمل علي تحسين الوضعية الاقتصادية لهم.

التكنولوجيا المالية هي تلك الخدمات المبتكرة والمنتجات المقدمة بواسطة التكنولوجيا مثل الهاتف المحمول واستخدام العملات الرقمية المشفرة مثل عملة Bitcoin و Blockchain كبديل عن العملات التقليدية. وحسب مجلي الإستقرار المالي 'Financial Stability Board' فإن التكنولوجيا المالية هي" إبتكارات مالية بإستخدام التكنولوجيا يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملموس علي الأسواق والمؤسسات المالية وعلي تقديم الخدمات المالية[19].

وترتبط التكنولوجيا المالية بتحسين وصول الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها حسابات مصرفية إلي الأسواق المالية، وبرتبط أبضاً بالحد من الإقصاء المالي، خاصة بالنسبة للنساء، فضلاً عن دعم رائدات الأعمال في الأعمال التجارية الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة[20].

يقصد بالتكنولوجيا المالية" القطاع الاقتصادي الذي يضم معظم الشركات التي تستعمل التكنولوجيا الحديثة بهدف عرض خدمات وحلول ابتكارية تتعلق بالخدمات المالية مشابهة لما تقدمة المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك وشركات التأمين، علي غرار خدمات الدفع الإلكتروني(المحافظ الالكترونية)، تحويل الأموال، التأمين، الاقتراض والتمويل(علي غرار التمويل الجماعي)، الادخار بالاضافة لخدمات الاستثمار والتداول(منصات وتطبيقات التداول علي الانترنت)[21].

التكنولوجيا المالية هي تقنية تحاول إجراء تغييرات جذرية وإيجابية في استخدام الخدمات المالية[22].

التكنولوجيا المالية هي ابتكار ناشئ ومتطور يوفر الخدمات المالية ويسهلها من خلال مختلف الأجهزة المحمولة والحوسبة والإنترنت وبطاقات الدفع. ويتم تضخيم هذا الابتكار في نظام الدفع من خلال الرقمنة المتزايدة في مختلف جوانب المجتمع[23].

وتؤكد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام (2030) والمبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين للشمول المالي الرقمي على الأهمية المحتملة للتكنولوجيا المالية في الحد من الحرمان المالي. ويزيد الحرمان المالي من الفقر وعدم المساواة في الدخل. فهو يقلل من الاستثمار المالي والنمو الاقتصادي، وخاصة في البلدان النامية. التكلفة العالية والمسافة ومتطلبات التوثيق هي أسباب الحرمان المالي. تعمل التكنولوجيا المالية على تحسين نصيب الفرد من الاستهلاك وتغيير السلوك الاقتصادي للأسر وتغيير الوظائف من التقليدية إلى الرقمية. فهي تمكنهم من إدارة المخاطر بشكل أفضل، وتعزز مرونتهم المالية وتمنحهم المزيد من سلطة اتخاذ القرار بشأن تخصيص الموارد[24].

ومن استقراء وتحليل المفهوم السابق يمكن النظر للتكنولوجيا المالية علي أنها خدمات مالية يتم تقديمها عبر الهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الانترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق كالفيزا والماستر كارد وغيرها، فالتكنولوجيا المالية يشمل جميع المنتجات والخدمات والتكنولوجيا والبنية التحتية التي تمكن الافراد والشركات من الوصول إلي المدفوعات والمدخرات والائتمان والتسهيلات عبر الانترنت دون الحاجة إلي زيارة أحد فروع البنك أو بدون التعامل مباشرة مع مزود الخدمة المالية. والهدف من الخدمات المالية المتاحة عبر المنصات الرقمية يتمثل في المساهمة في الحد من الفقر وتحقيق أهداف الشمول المالي للاقتصادات النامية[25].

التطبيقات الابتكارية للتكنولوجيا المالية[26]:

بالنظر إلي التطبيقات الابتكارية المرتبطة بصناعة الخدمات المالية والمصرفية، توفر تقنية Fintechعدداً من التطبيقات التي تتمثل في:

– العملة المشفرة والنقود الرقمية: هي عملة رقمية تعتمد علي التشفير لإنشاء وتنظيم العملة وتداولها مثل عملة البيتكوين، ويتم تشغيل معظم العملات المشفرة باستخدام تقنية بلوك شين.

– العقود الذكية Smart Contracts : التي تستخدم برامج الكمبيوتر التي غالباً ما تستخدم Blocl chain[27] لتنفيذ العقود بين المشترين والبائعين تلقائياً.

– الخدمات المصرفية المفتوحة Open banking : التي تتيح حق الوصول إلي البانات المصرفية.

– تكنولوجيا التأمين Insurtech: التي تسعي إلي استخدام التكنولوجيا لتبسيط صناعة التأمين.

– تكنولوجيا الرقابة Regutech: التي تسعي إلي دعم شركات الخدمات المالية لإتباع القواعد التنظيمية، خاصة تلك التي تغطي بروتوكولات مكافحة غسل الأموال والاحتيال.

– الخدمات غير المصرفية Unbanked services : التي تسعي إلي خدمة الأفراد منخفضي الدخل الذين يتم تجاهلهم من قبل البنوك التقليدية أو شركات الخدمات المالية الرئيسية.

– الأمن السيبراني Cyber security: أدي انتشار الجريمة السيبرانية والتخزين اللامركزي للبيانات إلي تزايد استخدام التكنولوجيا المالية والمصرفية.

ومما سبق يمكننا تلخيص أهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية فيما يلي[28]:

– تغطي مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل عمليات التمويل الجماعي، وحلول الدفع عبر الهاتف، والتحويلات المالية الدولية، وأدوات إدارة المحافظ بالإنترنت[29]، والتي عجزت المؤسسات المصرفية التقليدية عن تقديمها لعدد كبير من العملاء.

– تعمل علي تغيير هيكل الخدمات المالية بشكل عام ومنهجية وآليات تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بشكل خاص، مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر آمنا وشفافية وإتاحة لهذه الخدمات.

– تساعد في تحسين جودة ونوعية الخدمات المالية المقدمة لتصبح في أي وقت وأي مكان، حيث يتم التركيز علي تقديم الخدمات المصرفية وتسليمها للعملاء، وزيادة فرص البيع عبر الحدود ونقاط الاتصال متعددة القنوات لاستهلاك تلك الخدمات.

– تسهم في ترشيد تكاليف الخدمات المالية المقدمة لشبكة كبيرة من الأفراد والمؤسسات بمختلف المواقع والقطاعات، مقارنة بتكاليف تقديمها عبر الفروع التقليدية.

– تسهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، فكلما كانت هذه المؤسسات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها علي المنافسة يالمستويين الاقليمي والدولي.

– تدعم بشكل رئيسي زيادة الاختراق المصرفي والتوسع في خدمات الشمول المالي لقطاع عريض من الفئات المهمشة التي يصعب الوصول إليها بالشكل التقليدي[30].

– توفر التكنولوجيا المالية للقطاع المصرفي أدوات وبرمجيات متطورة تمكن من إدارة المخاطر بشكل فعال في أنشطة الوساطة المالية للبنوك، مما يساهم في الحفاظ علي الاستقرار المصرفي والاستقرار المالي[31].

أهداف التكنولوجيا المالية[32]:

تتمثل أهداف التكنولوجيا المالية فى:

– تكلفة أقل: تسعي التكنولوجيا المالية إلي خفض التكلفة الحالية، وبالتالي يسمح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول إلي الخدمات المالية وخاصة الشركات والأفراد غير المخدومين مصرفياً.

– خصوصية أكثر: حيث أن خدمات ومنتجات (Fintech) مصممة وفقا لرغبات الزبائن الشخصية، فكل بنك له حاجات مختلفة عن حاجات البنوك الأخري.

– السرعة: منتجات وخدمات (Fintech) تعتمد غالباً علي التكنولوجيا التقنية لإنجاز الإجراءات والعمليات، وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات[33].

– الانتشار: منتجات وخدمات (Fintech) ممكن أن تكون عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية واحدة.

– المقارنة: حيث أن خدمات ومنتجات (Fintech) تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والبنوك من حيث الخدمة والأسعار.

واقع التكنولوجيا المالية في مصر[34]:

يعتبر توافر بنية وبيئة تكنولوجية متقدمة ومتطورة شرطا ضروريا وعاما لتفعيل وتعجيل التحول السريع صوب الشمول المالي، وذلك علي اعتبار أن الشمول المالي يمثل أحد أهم الأركان الرئيسيه والدعائم القوية للانطلاق نحو شمول مالي متكامل.

وفي مصر وفي إطار التوجه نحو وضع وتأسيس استراتيجية ورؤيه وطنية للشمول المالي، تم عمل بحث أولى عن 10 مجموعات من المستهلكين بالقاهرة ومناطق أخرى، بجانب لقاءات مع 30 من الجهات الفاعلة فى منظومة التكنولوجيا المالية فى مصر، لمعرفة متطلبات السوق وتطلعات أصحاب المصلحة، والتواصل مع الفئات غير المدمجة ماليًا والشركات الصغيرة والمتوسطة فى مختلف المناطق، بجانب ذلك درس البنك المركزى التجربة فى 8 أسواق دولية هى "البرازيل، والمملكة المتحدة، وكينيا، والهند، والصين، والفلبين، وسنغافورة، ومرت استراتيجية التكنولوجيا المالية بثلاثة محاور أساسية لإعدادها هى تقييم النظام الحالى للتكنولوجيا المالية ومعرفة أبرز معوقاته فى مصر ثم تطوير محاور الاستراتيجية، وأخيرًا وضع خارطة طريق لتنفيذها، ويأتي التنفيذ من خلال منهجية تقوم على 5 محاور أساسية هى الطلب والتمويل والتشريعات والموهبة والحوكمة.

ويأتي من اكثر الاسباب تأكيدا واستشراقا علي نجاح مصر في تجربتها نحو تأسيس رؤية وطنية للشمول المالي هو أن مصر لديها فرص قوية فى تحقيق الاستراتيجية استنادًا إلى عدد من المحفزات، وتضم 26% من عدد سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 100 مليون نسمة، كما أن 44% من السكان يستخدمون شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" و93% لديهم هواتف ذكية، بينما مازالت نسبة غير المتعاملين مع القطاع المالى مرتفعة وتصل إلى 67%، لافتًا إلى أن الجامعات تضم 3.1 مليون طالب ويوجد فى مصر 18 مسرعة وحاضنة أعمال تهتم بالتكنولوجيا المالية وتقنية المعلومات، كما ان محور الطلب فى مصر مدفوع باحتياجات المستهلكين الأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات والمؤسسات المالية، واستعدادهم لتبنى التكنولوجيا المالية، لاسيما أن مصر أكبر سوق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يستحوذ على 26% من السكان، إلى جانب موقعها الجغرافى المتميز، مؤكدة أن مصر تمتلك فرصا قوية للنمو لتصبح ذات ريادة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية على مستوى المنطقة، عن طريق معالجة الأمية المالية وتعزيز لمعرفة والثقة فى الخدمات المالية، كما انه من الضرورى تطوير مناهج مناسبة تجمع بين التكنولوجيا والأعمال ، من خلال الشراكات بين العمل الأكاديمى والقطاع الخاص ومراكز التدريب.

التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية:

علي الرغم من الجهود المبذولة لدعم التكنولوجيا المالية في مصر، لازال هذا القطاع يواجه العديد من التحديات التي تحول دون وصول وإستخدام الخدمات المالية الرقمية خاصة للفئات الأكثر احتياجاً للخدمات المالية، وتنقسم تلك التحديات إلي تسعة أنواع هم: تحديات مرتبطة بانعدام ثقة المستهلكين، تحديات بالبنية التحتية، تحديات تشريعية وتنظيمية، تحديات في جانب العرض، تحديات في جانب الطلب، تحديات خاصة بانخفاض مؤشرات الشمول المالي في مصر، تحديات اجتماعية وتحديات التكلفة وذلك كما يلي[35]:

– انعدام ثقة المستهلكين وثقافتهم: لا شك في أن مجال عمل التكنولوجيا المالية هو المجتمع والمتعاملين مع هذه التقنية هم أفراد المجتمع. وبالتالي فنجد أول تحدي أمام التكنولوجيا المالية هو ثقافة المستهلكين وانعدام الثقة حيث تفتقر شركات التكنولوجيا المالية إلي ثقة المستهلكين.

– ويرجع انعدام ثقة المستهلكين في هذه التقنية لعدة أسباب أهمها المعلوماتية حيث لا تتوافر المعلومات الكافية عن المنتجات المالية المقدمة بصورة الكترونية أو ورقية أو كيفية عمل الخدمات التي تقدمها هذه الشركات؛ مما يؤدي إلي انصراف العملاء إلي الخدمات المالية التقليدية باعتبارها أكثر أماناً.

– والواقع أن انعدام الثقة تجاه المعاملات الرقمية أو غير الرقمية يتوافر بشكل كبير لدي سكان القري والأرياف وذلك بسبب نقص الثقافة المالية والأمية التكنولوجية[36].

– محدودية التمويل المتاح: حيث يتطلب تنفيذ البنية الأساسية الملائمة لصناعة تكنولوجيا المعلومات المزيد من رؤوس الأموال، وذلك للنهوض بجودة البيانات وتنويع نقاط الوصول، وتأمين مدفوعات التجزئة كبيرة الحجم.

– تحديات البنية التحتية: علي الرغم من وصول نسبة إنتشار الهواتف المحمولة في مصر إلي 97.4% في يوليو 2021، فإن إشتراكات الإنترنت لازالت منخفضة خاصة للإنترنت عن طريق الهاتف المحمول والذي بلغت نسبة مستخدميه 58,84% في الشهر نفسه. هذا بالإضافة إلي تدني خدمة الإنترنت، وعدم وجود هذه الخدمة في العديد من المناطق الريفية والنائية[37].

– تحديات تشريعية وتنظيمية: حماية المستهلك من هجمات الأمن السبراني وتدابير أمن وسلامة المعلومات. تعتبر من أبرز التحديات التي تعوق إزدهار الشركات المالية الرقمية في مصر، حيث يصعب إكتساب ثقة العملاء نتيجة التخوف والإحتيال والقرصنة في ظل عدم وجود أطر كافية لحماية المستهلك، ومن التحديات التنظيمية أيضاً تعدد الجهات التنظيمية التي يتعين علي الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية العمل معها،والتي تشمل الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي والجهاز القومي لتنظيم الإتصالات ووحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية[38].

– تحديات في جانب العرض[39]**:** ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرو(المغامرة) التي يرتكز عليها نمو شركات التكنولوجيا المالية. كذلك عدم القدرة علي بناء شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع يعتبر أكبر عائق أمام نجاح الشركات المالية الناشئة، حيث تعتبر العلاقة بين البنوك والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ضرورة لنجاح الشركات الناشئة، فيمكن للبنوك العاملة في السوق المحلية أن يكونوا عملاء أو قنوات توزيع للشركات الناشئة أو مصادر تمويل. كما تواجه شركات التكنولوجيا المالية تحديات كبيرة في جذبها والإحتفاظ بالكوادر الموهوبة المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية. وأيضاً تتمثل أهم التحديات في جانب العرض في عدم إعتبار المؤسسات المالية الكبيرة والكثير من الشركات الناشئة إستهداف الفئات الأكثر احتياجاً فرصة للحصول علي حصة سوقية أكبر، بل إعتباره استثمار عالي المخاطر وقليل العائد. وفي حالات أخري

تقوم البنوك أو الشركات بدعم الفئات الأكثر إحتياجاً بدافع المشاركة الإجتماعية، فمثلاً تطبيق" تحويشة" كان المشارك الأساسي المجلس الأعلي للمرأة، وتطبيق" يلا" كان برعاية البريد المصري، كذلك كانت مبادرة التمويل الأصغر" النانوفاينانس" برعاية هيئة الرقابة المالية، أما بطاقة الدفع الإلكترونية فكانت برعاية البنك المركزي وقد تم ذلك دون اعتبار أن يكون هدفهم الأساسي هو الربح.

– تحديات في جانب الطلب: أن أحد الأسباب الأكثر شيوعاً لعدم إستخدام الخدمات المالية الرقمية هو الإفتقار إلي المعرفة والفهم لكيفية عمل هذه الخدمات، والمزايا التي يمكن الحصول عليها من خلال إستخدامها، وأيضاً ضعف الثقة في هذه الخدمات وغياب الوعي والثقافة المالية.

– انخفاض مؤشرات الشمول المالي في الدولة المصرية[40]**:** بالرغم من وجود فرصة حقيقية لانطلاق قطاع التكنولوجيا المالية فإن الشمول المالي مازال في مراحله الأولي مقارنة بكثير من الدول النامية. حيث أشارت الإحصاءات أن عدد البالغين المتاح لديهم حسابات في مصر في عام 2017 نحو 33% فقط من إجمالي البالغين في مقابل 82% في البرازيل، 81% في زامبيا، 80% في كل من الهند والصين، وذلك كون مصر اعتمدت خلال السنوات الماضية قطاعاً مالياً مرتكزاً علي القطاع المصرفي مع مساهمة ضئيلة من المؤسسات غير المصرفية.

– التحديات الإجتماعية: من أهم هذه التحديات تفضيل الشرائح ذوي الدخول المنخفضة للإقتراض وطلب المساعدة المالية من خلال الأهل والأصدقاء[41].

– تحديات التكلفة: يقف ارتفاع الرسوم الاستهلاكية علي محافظ الهواتف المحمولة عائقاً أما الأشخاص الذين لا يحصلون علي خدمات مصرفية؛ فضلاً عن عدم توافر التمويل اللازم للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبصفة خاصة تدهور البنية التحتية للإنترنت والاتصالات في المناطق النائية والقري؛ مما يقف أمام وصول الخدمات المالية لهذه الفئات المهمشة،ومن ثم يقف عائقاً أمام تعميم الشمول المالي[42].

– هذه أبرز التحديات التي تقابل إنتشار وتوسع الخدمات المالية الرقمية فى مصر وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية تبذل العديد من الجهود لنشر المعاملات المالية الرقمية إلا أنه مازالت هناك حاجة إلى الاستمرار فى صياغة السياسات والخطط والتشريعات التي تشجع على إنتشار شركات التكنولوجيا المالية الناشئة خاصة التي تقدم خدمات مالية للفئات الأكثر إحتياجًا فى مصر، والتى ترى الدراسة ان من أهمها مايلى:

– ضرورة التنسيق بين مقدمى الخدمات المالية التكنولوجية والجهات التشريعية والرقابية بهدف وضع إطار فعال للتعاون بين كل الأطراف يدعم إنتشار وإستخدام التكنولوجيا المالية.

– تكييف الأطر التشريعية والتنظمية بشكل مستمر حتى تتناسب مع التطور السريع فى الادوات المالية المبتكرة وما يرتبط بها من مخاطر.

– الإستمرار فى تطوير البنية التحتية الرقمية والتى من بين ما تشمل خدمات الأنترنت، خدمات البيانات المحمولة ، الوصول إلى البيانات الضخمة، والبنية التحتية لبطاقات الهوية الرقمية، وخدمات الدفع الرقمية.

– إنشاء منصة رقمية تتضمن جميع عناصر النظام البيئى فى مصر تقييم واقع التكنولوجيا المالية فى السوق المصرى، وذلك للوقوف على التحديات التى تقابل هذا القطاع والعمل على حلها بصفة دائمة

– العمل على الشراكات بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية وذلك لتوسيع قاعدة المتعاملين، والإستفادة من حجم البيانات التى تتوافر لدى البنوك[43].

– السماح للشركات والجمعيات الأهلية التى تقدم خدمات الإقراض متناهى الصغر العمل كوسطاء لفتح محافظ الهاتف المحمول لعملائهم والسداد عن طريق محفظة الهاتف المحمول ، بما يساعد الفئات المهمشة والفقيرة على الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية.

– الإهتمام بقطاع البريد المصرى وإدخال خدمات مالية رقمية به مما يخدم عملائه الفعليين والمحتملين.

– وضع خطة فعالة لنشر الوعى المجتمعى بالخدمات المالية الرقمية تتناسب مع كل فئات المجتمع خاصة الأشد إحتياجا للخدمات المالية ،وذلك ضرورى لتفعيل جانب الطلب من خلال تحسيس فئات المجتمع بالمصلحة العامة والخاصة الممكن تحقيقه من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية.

– تشجيع الإستثمارات الأجنبية الممولة لخدمات التكنولوجيا المالية والتى توفر المزيد من رؤوس الأموال لهذه الشركات.

– العمل على دعم وزيادة عدد حاضنات ومسرعات التكنولوجيا المالية خاصة فى المدن الصغيرة والقرى والمناطق النائية،الأمر الذى يساعد على إكتشاف الكثير من المواهب المطلوبة لإنتاج حلول مالية مبتكرة تخدم سكان هذة المناطق[44].

– تشجيع شركات التكنولوجيا المالية على تقديم خدمات مالية رقمية تناسب الفئات الاكثر إحتياجا ، وذلك بتقديم إعفاءات ضربية ، وتسهيل الإجرات التى تتعلق بإنشاء الشركات التى تخدم هذه الفئات.

– ضرورة زيادة الشراكة بين الجهات الحكومية والرسمية والشركات الناشئة وذلك لتقديم منتجات تناسب الفئات الاكثر إحتياجا للخدمات المالية[45].

الشمول المالي الرقمي:

الشمول المالي الرقمي هو الوصول الرقمي إلي الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المستبعدين ماليا، ولتحقيق الشمول المالي الرقمي فقد تم إطلاق خدمات مالية عبر الهواتف المحمولة والأجهزة المماثلة في أكثر من 80 دولة من دول العالم، لتشجيع ملايين العملاء خاصة الفقراء علي استخدام الخدمات المالية الرقمية بدلا من المعاملات النقدية اليدوية[46].

الشمول المالي الرقمي هو امتداد أوتطبيق أوسع للشمول المالي والذي يهدف إلي تنفيذ جميع العمليات المالية بطريقة غير نقدية والتي يستفيد من خلالها كلا الطرفين(مقدمي الخدمات ومتلقي الخدمة). وتشير الدراسات إلي أن الشمول الأوسع للخدمات المالية التي يسهل الوصول إليها يساعد البنوك علي تحقيق الاستقرار وزيادة إيرادات البنوك عن طريق خفض التكاليف[47].

فالشمول المالي الرقمي له بعض الفوائد كمساعدة البنوك علي خفض التكاليف عن طريق تقليل الازدحام في قاعات البنوك، وتقليل الأعمال اليدوية والوثائق والمحافظة علي عدد أقل من فروع البنوك، كذلك يساعد في تمكين عدد كبير من العملاء من إجراء التحويلات المالية بسهولة بين البنوك في غضون دقائق، وإجبار البنوك علي تقديم خدمات جيدة لتقليل المخاطرة المتمثلة في خسارة العملاء وتحولهم للبنوك المنافسة، مما يساعد علي جمع المزيد من الودائع، وتعظيم رأس المال، والحد من قلة السيولة، وزيادة الأصول السائلة، مما يساعد البنوك الصغيرة والمتوسطة علي الأداء بشكل أفضل. كما أن حصول عدد أكبر من الأشخاص علي الخدمات المالية الرسمية سيكون له تأثير طويل المدي علي الأداء المصرفي الذي يساعد البنوك علي الاستقرار المالي وبالتالي المساهمة في التنمية الوطنية للبلد من خلال توليد إيرادات ضريبية أعلي.

كما يساعد الشمول المالي الرقمي أيضاً في تقليل مقدار النقد المادي المتداول وكذلك في خفض مستويات التضخم المرتفعة في البلدان النامية والبلدان الفقيرة، ولذلك لا يمكن فصل استراتيجية الشمول المالي الهادفة إلي االتمكين الاقتصادي والاحتواء الاجتماعي عن التمويل الرقمي[48].

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي:

ينظر إلي التكنولوجيا المالية بشكل متزايد علي أنها أداة تشاركية أولية في أجندة الشمول المالي[49]، فسمحت التكنولوجيا المالية للعديد من الأفراد المستبعدين مالياً من الوصول للخدمات المالية بطريقة أسهل وأقل تكلفة، فأصبح العملاء يفضلون الحصول علي الخدمات المالية بشكل إلكتروني وذلك بسبب الابتكارات التي قدمتها التكنولوجيا المالية التي تعتمد اعتماد كليا علي التقدم التكنولوجي[50]، كما أدت التكنولوجيا المالية إلي دمج الأفراد في البلدان النامية في الخدمات المالية بأساليب وطرق جديدة مما انعكس علي كلا من التجارة الإلكترونية والتعليم الالكتروني حيث أدي إلي زيادة انتشارهما.

كما أن التكنولوجيا المالية تمتلك القدرات والإمكانات اللازمة لدفع الشمول المالي من خفض التكاليف والتغلغل الاعمق والوصول الأوسع للخدمات المالية إلي المناطق النائية التي لا يوجد بها مؤسسات مالية تقليدية، وأدت أيضاً إلي إلغاء الروتين المعقد للحصول علي الخدمات المالية في المؤسسات التقليدية، وبذلك تكون التكنولوجيا المالية أضافت المرونة المطلوبة لايصال الخدمات بأفضل صورة ممكنة إلي جميع شرائح المجتمع، وهو ما يتماشي مع مفهوم الشمول المالي من قدرة الأفراد علي الحصول علي الخدمات بطريقة بسيطة وتكلفة معقولة[51]. لذلك تسعي الاقتصادات إلي اعتماد استراتيجيات التحول المالي الرقمي لضمان الشمول المالي[52].

فيوفر الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية فرصة أفضل لاكتساب الثروة وإدارة الشؤون المالية والتعامل مع الصدمات الاقتصادية والبيئية. حيث توسعت خدمات التكنولوجيا المالية لتشمل المدفوعات عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية الرقمية، والتمويل، وإدارة الأصول، والتمويل الجماعي والتأمين مما يقلل من تكاليف المعاملات ويحسن جودة الخدمات والخدمات المالية المبتكرة. وتعمل التكنولوجيا المالية على القضاء على احتكار القروض المصرفية للشركات الكبيرة، فهو يقلل من قيود التمويل، ويطور الشركات الصغيرة

والمتوسطة الحجم ويعزز ريادة الأعمال تعتبر التكنولوجيا المالية أداة ميسرة مؤثرة للشمول المالي التي توفر التمويل وتؤدي إلى النمو الاقتصادي والتوظيف.

من المعتقد على نطاق واسع أن تطوير التكنولوجيا المالية له تأثير كبير على التمكين المالي للأشخاص، بما في ذلك النساء[53].

هوامش الدراسة ومراجعها:

(1) داليا عادل رمضان الزيادي: أثر تعزيزالتثقيف المالي في فعالية الشمول المالي (دراسة ميدانية) ، **المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة**، جامعة طنطا، 15 إبريل، (2019) ،ص ص468-506.

(2)Rinaldo, D. and Puspita, V.A. (2021), "Education and Socialization Investment Galleries to Improve Capital Market Inclusion", Barnett, W.A. and Sergi, B.S. (Ed.) Environmental, Social, and Governance Perspectives on Economic Development in Asia (International Symposia in Economic Theory and Econometrics, Vol. 29A), **Emerald Publishing Limited, Bingley**, pp. 169-184.

(3) Duarte, P., Silva, S., Feitosa, W.R. and Sebastião, R. (2022), "Are business students more financially literate? Evidence of differences in financial literacy amongst Portuguese college students", **Young Consumers**, Vol. 23 No. 1, pp. 144-161.

(4) الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية (2022-2026)، الهيئة العامة للرقابة المالية، مجمع المعرفة للثقافة المالية.

(5) Monye, O. and De Koker, L. (2022), "Strengthening financial integrity in Nigeria: the national identification harmonization project", **Journal of Financial Crime**, Vol. 29 No. 4, pp. 1137-1154.

(6) الحكومة تستعرض استراتيجية التوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2022-2026، اليوم السابع، الأربعاء 2 فبراير 2022، 12:35 م.

(7) Candra Sari, R., Rika Fatimah, P.L., Ilyana, S. and Dwi Hermawan, H. (2022), "Augmented reality (AR)-based sharia financial literacy system (AR-SFLS): a new approach to virtual sharia financial socialization for young learners", **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, Vol. 15 No. 1, pp. 48-65..project", **Journal of Financial Crime**, Vol. 29 No. 4, pp. 1137-1154.

(8) Monye, O. and De Koker, L. (2022),opcit.

(9)Tran, T.T.H. and De Koker, L. (2019), "Aligning financial inclusion and financial integrity: Regulating and supervising microfinance in Vietnam", **Journal of Money Laundering Control**, Vol. 22 No. 4, pp. 595-613.

(10) الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية (2022-2026)، الهيئة العامة للرقابة المالية، مجمع المعرفة للثقافة المالية.

(11) أسماء محمد عباس إبراهيم:ملامح الوعي الاجتماعي في القرية المصرية دراسة ميدانية بقرية بهيج بمحافظة الإسكندرية، **مجلة كلية الآداب**، مج 13،ع1، (2021) ،ص ص1258-1311.

(12) نوال عبد العزيز الصفتي: دراسة تحليلية علي صحف الوفد-الأهالي-الشعب-مايو خلال عام 1997، **مجلة البحوث الإعلامية**، جامعة الأزهر، ع9، يوليو1998،ص 153-218.

(13) Aloulou, M., Grati, R., Al-Qudah, A.A. and Al-Okaily, M. (2023), ibed.

(14) ميرفيت محمد عبد الوهاب، (2022)، (التكنولوجيا المالية ومدي إستفادة الفئات الأكثر إحتياجاً للخدمات المالية في مصر، **مجلة مصر المعاصرة**، عدد 547، (جامعةالأزهر(فرع البنات) ،كلية التجارة، 2019) ص ص89:136.

(15) شيماء محمد العمارين: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي:دليل من البنوك الأردنية، مرجع سابق.

(16)Aloulou, M., Grati, R., Al-Qudah, A.A. and Al-Okaily, M. (2023),opcit

(17) محمد موسي علي شحاته، (2019)، مرجع سابق.

(18) Ozili, P.K. (2023), "CBDC, Fintech and cryptocurrency for financial inclusion and financial stability", **Digital Policy, Regulation and Governance**, Vol. 25 No. 1, pp. 40-57.

(19) ميرفيت محمد عبد الوهاب، (2022)، ص 93، مرجع سابق.

(20)Bátiz-Lazo, B. and González-Correa, I. (2022), "Start-Ups, Gender Disparities, and the Fintech Revolution in Latin America", Montiel Méndez, O.J. and Alvarado, A.A. (Ed.) The Emerald Handbook of Entrepreneurship in Latin America, **Emerald Publishing Limited, Bingley**, pp. 221-242.

(21) وليد سمير ومحمود محمد ، (2021)، (أثر الشمول المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية ، مجلة البحوث التجارية، عدد 3، (جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 2021) ص ص48:131.

(22)Arora, S. and Madan, P. (2023), "Conceptual Framework Depicting the Drivers for the Fintech Growth: An Outlook for India", Grima, S., Sood, K. and Özen, E. (Ed.) Contemporary Studies of Risks in Emerging Technology, Part A (Emerald Studies in Finance, Insurance, and Risk Management), **Emerald Publishing Limited, Bingley,** pp. 197-220.

(23)Odei-Appiah, S., Wiredu, G. and Adjei, J.K. (2022), opcit.

(24)Esmaeilpour Moghadam, H. and Karami, A. (2023), opcit.

(25)Aloulou, M., Grati, R., Al-Qudah, A.A. and Al-Okaily, M. (2023), 0pcit.

(26) وليد سمير ومحمود محمد، (2021)،ص65، المرجع السابق.

(27) Aloulou, M., Grati, R., Al-Qudah, A.A. and Al-Okaily, M. (2023),opcit.

(28) محمد موسي علي شحاته، (2019)، مرجع سابق.

(29)Arora, S. and Madan, P. (2023), opcit.

(30) Aloulou, M., Grati, R., Al-Qudah, A.A. and Al-Okaily, M. (2023),opcit.

(31) Ozili, P.K. (2023), opcit.

(32) وليد سمير ومحمود محمد، (2021)، ص 65،مرجع سابق.

(33)Cumming, D., Johan, S. and Reardon, R. (2023), "Global fintech trends and their impact on international business: a review", **Multinational Business Review**, Vol. 31 No. 3, pp. 413-436.

(34) https://www.elbalad.news/4663095

(35) Cumming, D., Johan, S. and Reardon, R. (2023), opcit..

(36) محمد صبري أبو زيد عيد :المنظومة القانونية المصرية المنظمة للتكنولوجيا المالية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية،ع1، (2023) ، ص ص515-678.

(37)Cumming, D., Johan, S. and Reardon, R. (2023), opcit.

(38) البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية، 2021،ص24.

(39) المرجع السابق، ص47.

(40) محمد صبري أبو زيد عيد، (2023) ، ص 653، مرجع سابق.

(41) ميرفيت محمد عبد الوهاب، (2022)، ص 125، مرجع سابق.

(42) محمد صبري أبو زيد عيد، (2023) ، ص 653، مرجع سابق.

(43) Ussain, S. and Rasheed, A. (2023), "Financial inclusion based on financial technology and risky behaviour of micro-finance institutes: evidence from South Asian micro-finance banks", **Digital Policy, Regulation and Governance**, Vol. 25 No. 5, pp. 480-489

(44) Mittal, R., Kathuria, T., Saini, M., Dhingra, B. and Yadav, M. (2023), "Effect of financial inclusion and fintech on the effectiveness of Indian monetary policy: an empirical investigation", **International Journal of Social Economics**, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print.

(45) المرجع السابق، ص127.

(46) Banna, H. and Alam, M.R. (2021),opcit.

(47) Banna, H. and Alam, M.R. (2021),ibed.

(48) Ozili, P.K. (2023), opcit..

(49) Odei-Appiah, S., Wiredu, G. and Adjei, J.K. (2022),opcit.

(50) Odei-Appiah, S., Wiredu, G. and Adjei, J.K. (2022),opcit.

(51) شيماء محمد العمارين: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دليل من البنوك الأردنية، مرجع سابق.

(52) Odei-Appiah, S., Wiredu, G. and Adjei, J.K. (2022),opcit.

(53)Esmaeilpour Moghadam, H. and Karami, A. (2023), opcit.